

منوعات

MEDIA

حريات الجزائر

الجزائر - عثمان لحياني

انتقدت «منظمة العفو الدولية» (أمستي)، تفاعم انتهاكات حقوق الإنسان واستهداف المتظاهرين والصحافيين والمناضلين والمواطنين الجزائريين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وكذا التضييق على حرية الصحافة، وطالبت السلطات بوقف حملات التضييق

والاعتقالات وإتاحة الحريات في الجزائر. وحمل التقرير السنوي للمنظمة لعام 2020، انتقادات لاستمرار السلطات في منع الولوج إلى مواقع إخبارية عديدة، نشرت مقالات عن وباء كوفيد-19 والمظاهرات السلمية، كما لقي القبض على صحافيين بسبب تغطيتهم الاحتجاجات السلمية، ودانت استخدام السلطات الجزائرية الوباء لفرض تدابير أدت إلى تفاعم انتهاكات

حقوق الإنسان في الجزائر، بما في ذلك انتهاكات الحريات الأساسية، وطالبت السلطات بضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحماية النساء من جميع أشكال العنف. ولغت التقرير إلى زيادة العنف ضد المرأة حيث تم إحصاء ما لا يقل عن 54 حالة قتل نساء في عام 2020 و14 منذ بداية عام 2021، وتعرضت أكثر من ستة آلاف امرأة للعنف وفقاً

للشرطة، وقالت مديرة مكتب المنظمة في الجزائر حسينة أوصديق إنه «يجب على السلطات تعزيز وحماية حرية الصحافة والسماح للصحافيين بالقيام بعملهم بصورة مستقلة دون أي عائق أو تخويف، فنقلنا المعلومات الموثوقة ونشرها أمر حيوي خلال أزمة صحية لأنه ينقذ الأرواح. إن الصحافة لا ينبغي أبداً أن تكون جريمة يعاقب عليها القانون».

صحافيو العراق يواجهون اعتداءات تحت قبة البرلمان

تعدّ حادثة الاعتداء على صحافي ومصور من قبل ضابط في البرلمان العراقي، الأسبوع الماضي، أحد المؤشرات الخطرة حول انعدام الحريات الصحافية في البلاد، في ظلّ إجراءات جديدة تزيد من صعوبة عمل الإعلاميين

بغداد - سلام الجاف

تتكرر مشاهد الاعتداء والانتهاكات التي يتعرض لها صحافيون عراقيون داخل قبة البرلمان، أثناء تغطيتهم جلساته واجتماعاته الخاصة التي أصبحت حالة تثير القلق سيما مع عدم محاسبة مرتكبيها، وهم من عناصر أمن المجلس. ووسط مطالب بتوفير الحماية للصحافيين ومنهم حرية التحرك لأداء عملهم، يدعو إعلاميون إلى محاسبة تلك العناصر المسيئة، والتي تتجاوز القانون، وتستخدم سلطتها الأمنية بالاعتداء على الصحافيين. وأشارت حادثة الاعتداء التي تعرض لها قبل عدة أيام مراسل ومصور إحدى القنوات العراقية الفضائية، وتحطيم معداته الصحافية على يد ضابط أمن داخل قاعة البرلمان، غضباً في الأوساط الإعلامية في البلاد. «المرد العراقي للحريات الصحافية» في نقابة الصحافيين العراقيين انتقد الحادث، ودعا في بيان، رئاسة البرلمان إلى «التحقيق في حادثة الاعتداء على فريق عمل قناة الشرقية داخل مبنى البرلمان»، مشدداً على «ضرورة تحدي المسؤولين عن الاعتداء ومحاسبتهم»، وأشار إلى أن «مراسل القناة وزميله المصور كانا على وشك الحصول على تصريحات من رئيس البرلمان، حين داهمها ضابط بالضرب، وانبرى عنصران آخران لمساعدته، ثم قام الضابط وهو برتبة مقدم بتحطيم الكاميرا التي يحملها المصور، كما حطم جهاز الإضاءة الموضوع على الكاميرا». وشدد على أنه «لا يوجد أي مبرر للضابط ولا لمساعدته ليقوما بهذا الاعتداء، وتجب محاسبتهم على ذلك». من جانبه، قال مراسل قناة الشرقية الفضائية، محمد سعد لـ «العربي الجديد»، إنه «بعد انتهاء جلسة يوم الأربعاء الفائت، والتي استمرت لأكثر من 9 ساعات أردنا الحصول على تصريح من رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، وقد حصلنا على رخصة من الدائرة الإعلامية للمجلس، وقمنا بنصب الكاميرات قرب قاعة الجلسة بانتظار وصول رئيس البرلمان لأخذ اللقاء»، مبيناً أن «ضابطاً من أمن البرلمان برتبة مقدم جاء إلينا واعتدى علينا وضرب الكاميرا بيده، كما اعتدى عنصر أمن آخر كان يرفقته على المصور، وأسقطوا الكاميرا أرضاً وتعرضت للكسر». وأشار إلى أنه «لم يتم اتخاذ أي إجراء بحقه حتى الآن».

واعتبر أن «حرية العمل الصحافي اليوم مفقودة في العراق، بسبب تهاون وعدم إدراك وتسلط على الإعلاميين»، مطالباً بـ «توفير الحماية للإعلاميين من اعتداءات

وانتهاكات عناصر الأمن، ومحاسبة أي شخص يعتدي عليهم، وإخضاعه للقانون». ووصف عملهم في البرلمان بأنه «بات صعباً جداً، إذ لا نستطيع الحصول على المعلومة أو التغطية الإعلامية بسهولة، بسبب التضييق علينا من قبل عناصر الأمن»، مؤكداً على «ضرورة أن تكون هناك آلية واضحة لمهام عناصر

بات عمل الصحافيين في البرلمان والحصول على المعلومات صعباً

والأمن داخل البرلمان، وأن يلتزموا بالمهنية في التعامل مع الصحافيين، وعدم التسلط عليهم». الصحافي العراقي حيدر الكاتب طالب بمحاسبة عناصر الأمن الذين يضيّقون ويعتدون على الصحافيين ويمنعونهم من متابعة عملهم داخل قبة البرلمان. وقال الكاتب لـ «العربي الجديد»، إن «الإجراءات الأمنية في البرلمان تختلف

عما كانت عليه سابقاً، إذ كان في السابق يسمح لنا بالتجول داخل اللجان البرلمانية المختلفة، وإجراء اللقاءات معها ومع القوى السياسية، لكن في الفترة الأخيرة اختلفت الأمور، من خلال التضييق على حركة الصحافيين والإعلاميين لأسباب تتعلق بتسهيل حركة النواب وهيئة الرئاسة بالدخول والخروج». وأضاف: «أحياناً يتم إدخال جميع الصحافيين إلى الدائرة الإعلامية، ويمنع خروجنا منها»، مطالباً بـ «منح الصحافيين حرية الحركة داخل البرلمان، سيما أنه لا حاجة لذلك التضييق، فالصحافيون معروفون أمنياً، كما أنهم خضعوا للتفتيش الدقيق عدة مرات عند دخولهم المنطقة الخضراء ومبنى البرلمان»، مشدداً على أنه «يجب أن تكون هناك حرية بممارسة العمل للصحافيين، وحصولهم على التصريحات المناسبة ليقوموا بمهامهم الإعلامية». وتابع أن «التضييق حالياً بلغ مرحلة يجب أن يوضع حد له، وأن الانتهاكات تحتاج إلى معالجة قانونية، من قبل الجهات المسؤولة، متسائلاً «كيف يتم الاعتداء داخل قبة البرلمان، وهي جهة يجب أن تكون ضامنة للحقوق؟».

واستغرب سياسيون عراقيون تلك الانتهاكات التي ترتكبت تحت قبة البرلمان الذي يجب أن يكون ضامناً لحرية التعبير. وقال النائب السابق حامد المطلق «استغرب تلك الاعتداءات على الصحافيين، إذ إن البرلمان هو السلطة التشريعية التي تعبر عن رأي المواطن وإرادته، وحرية ضمن مقتضيات المصلحة العامة». وأكد خلال حديثه مع «العربي الجديد»، على أنه «يجب أن تحترم حرية العمل وحرية التعبير لأنها تمثل رأي الناس، وأن أي اعتداء وأي تصرف خارج الأسس القانونية والدستورية داخل البرلمان يعتبر تعدياً وتجنساً وخرقاً للقانون ولحقوق الإنسان العراقي، سيما بمؤسسة هي ضامنة لحقوق الناس». ودعا إلى «وقف هذه الحالات باعتبار أنها تسيء إلى العراق ككل، وليس فقط للبرلمان»، معتبراً أنه «يجب أن تلتزم عناصر الأمن بالنظام والقانون، وأن أي جهة تسيء التصرف يجب أن تحاسب بشدة»، مضيفاً: «يجب أن يكون العراق بلدًا ضامناً لحرية الرأي، لذا يجب أن تحاسب أي جهة تتعدى على الآخرين». وشدد على أن «كل القوات الأمنية العراقية أياً كانت وتحت أي مسمى يجب أن تخضع لأوامر القائد العام للقوات المسلحة وتمتثل لأوامره، وأن يطبق عليها القانون بذات الوقت، وأن أي شيء يخرج عن هذه المعايير فهو خارج عن القانون».



صحافيون في البرلمان العراقي عام 2018 (أحمد الربيعي/فرانس برس)

الجائحة تعزز السفر عبر الواقع الافتراضي

أثارت القيود المرتبطة بوباء كوفيد-19 اهتماماً متزايداً بالرحلات من خلال الواقع الافتراضي بفضل تطبيقات جديدة تتيجها، وهي لا تستلزم سوى بضع مئات من الدولارات لشراء وحدة التحكم اللازمة لتشغيلها، إضافة إلى سماعات الرأس. ومتى توافرت التجهيزات اللازمة، يصبح كل شيء ممكناً، كرحلة مثلاً إلى ماتشو بيتشو (في البيرو)، أو إلى الغابات الاستوائية في بورنيو، أو حتى «رحلة برية» عبر الولايات المتحدة في سيارة مكشوفة. لا تزال البيانات المتعلقة بالسفر عبر الواقع الافتراضي محدودة، لكن منتجي الأجهزة المستخدمة لهذا الغرض كمتبرك منصة «إي آر» التي تنتجها «إيه إيه آر بي إنوفيشن لابس» سيزارا ويندرم، يؤكدون أن الطلب أخذ في الازدياد بشكل كبير. وقال «الدينا باستمرار المزيد من الانتسابات كل شهر». وتنتج «الكوف» للمستخدمين زيارة أماكن غريبة كالشعب المرجانية في أستراليا وجزيرة مالطا، أو مشاركة تجربة افتراضية مع فرد من الأسرة لا يمتلك المهارات التقنية اللازمة. ولا حظ ويندرم أن «الكثير من الناس قرروا شراء خوذة لأفراد أسرهم كبار السن». وأشار إلى أن ذلك «يتيح رحلات معهم أثناء الإغلاق». أصبح الواقع الافتراضي

بديلاً عن السفر في العالم الحقيقي ومكملاً يتيح التخطيط للرحلات المستقبلية، في ظل الضربة الكبيرة التي تلقتها السياحة بفعل الوباء من هذا المنطلق، ابتكر مطوّرو التطبيقات مجموعة من التجارب المحددة، منها زيارة أهرامات مصر، أو تاج محل في الهند، أو السافانا في كينيا، أو القطب الجنوبي بواسطة قوارب الكاياك، بمساعدة شركات السفريات التجارية أو المنظمات المختصة.

ويمكن للمستخدمين اختيار أجهزة «أوكولوس» من «فيسبوك» و«بلاي ستيشن» من «سوني» أو «غوغل كاردبور» وقال اختصاصي الكمبيوتر من سان انطونيو، رافائيل كورتيس، الذي يستخدم «الكوف» و«يونيوبي في آر» إنه منذ بداية الوباء يسافر كل أسبوع وهو «مرتاح في المنزل». وأضاف «ذهبت إلى لندن، والجزر الزجاجي في الصين، وشلالات أنجيل في فنزويلا، ومدينة البترا القديمة في الأردن، وجلت بمرحبة فوق نيويورك». لا تزال التطبيقات الأكثر شعبية في الوقت الراهن هي تلك الموجودة في عالم الألعاب والخيال. لكن السفر الافتراضي أخذ في الازدياد. وقال المحلل في شركة «تكسونينتنيل» أفي غرينغارت «في وقت نعيش مغزولين



(ديورا بلوم/فرانس برس)

اجتماعياً، قد يبدو من الغريب أن نعمل أنفسنا أكثر للسفر، إلا أن ذلك يتيح لنا تجربة أمور لا يمكننا أن نعيشها اليوم، وأقر بأن السفر عبر الواقع الافتراضي يحرم السائح التجارب الحسية، كتناول طعام البلد الذي يزوره، و«فرصة لقاء السكان أيضاً». ولكن، في المقابل، يمكن للسائح الافتراضي أن يستمتع وجاهد بمتحف مثلاً، وهذا «مستحيل في العالم المادي»، على قوله. (فرانس برس)

فيسبوك لن تخطر مستخدميه المسربة بيانا تهم

واشنطن - العربي الجديد

يستمرّ الجدل بعد الكشف عن معلومات أكثر من نصف مليار مستخدم موقع «فيسبوك» على موقع متسللين، ومحاولات الشركة رفع المسؤولية عنها عبر الإشارة إلى أن التسريب قديم. والأربعاء، أعلن متحدث باسم فيسبوك أن الشركة لم تخطر أكثر من 530 مليون مستخدم تم الحصول على بياناتهم من خلال إساءة استخدام خاصة قبل عام 2019 وتم الإعلان عنها مؤخراً في قاعدة بيانات، وليس لديها حالياً خطط للقيام بذلك، وفق ما نقلت «رويترز». كان موقع «بيزنس إنسايدر» قد ذكر الأسبوع الماضي أن أرقام الهواتف والتفاصيل الأخرى من ملفات تعريف المستخدمين متاحة في قاعدة بيانات عامة. وقالت فيسبوك في منشور الثلاثاء إن «جهات خبيثة» حصلت على البيانات قبل سبتمبر/أيلول 2019 عن طريق «استخلاص» الملفات الشخصية باستخدام ثغرة أمنية. ونصحت مستخدميها بـ «التحقق بانتظام من إعدادات الخصوصية (...) ومنها تلك المتعلقة بمن يمكنه الولوج إلى بعض المعلومات الواردة في ملف التعريف الخاص بهم واستخدام وظيفة المصادقة على مرحلتين».

وقال المتحدث باسم فيسبوك إن شركة التواصل الاجتماعي ليست واثقة من أن لديها رؤية كاملة بشأن المستخدمين الذين سيحتاجون إلى إخطارهم. وقال إنها أخذت في الاعتبار ذلك أن المستخدمين لا يمكنهم إصلاح المشكلة وأن البيانات متاحة علناً عند اتخاذ قرار بعدم إخطار المستخدمين. وأعلنت الشركة أنها سدت الثغرة بعد رصد المشكلة في ذلك الوقت. وفي محاولة للتخفيف من الجدل، ذكرت أن المعلومات المسروقة لا تتضمن معلومات مالية أو معلومات صحية أو كلمات مرور. ومع ذلك، يمكن أن توفر البيانات المبنية على معلومات قيمة لعمليات اختراق أو انتهاكات أخرى. وهذه ليست المرة الأولى تُسرب بيانات الملايين من مستخدمي «فيسبوك» التي تعتبر كبرى منصات التواصل الاجتماعي وتضم نحو 2,8 مليار مستخدم.

